

توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تودي إدماج مقاولية مستدامة

د. بلقاسم بلقاسم
د. دويدي خديجة هاجر

ملخص:

challenges because of social and environmental pressure. This raises the question on the capacity of these enterprises to overcome these issues, or contribute to minimize them as an active element. In addition, the weakness of these foundations in economic terms (limited capitals) makes it difficult to integrate into the so-called sustainable entrepreneurship that promotes the three aspects of sustainable development: economic, social and environmental. The contribution of the enterprises in these areas is through the application of the Corporate Social Responsibility (CSR); therefore, this research sheds light on the orientations of these institutions in the framework of the sustainable entrepreneurship. This subject is slightly tackled in the research literature.

Key words: Small and medium enterprises, entrepreneurship, sustainable development, corporate social responsibility.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد لأغلب الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 % من نسيج المؤسسات ككل، وهذا ما يفسر جعل هذا النوع من المؤسسات في قلب الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بها والمحافظة عليها وتحفيز نموها. ومن دراسة هذه المؤسسات يبدو المقول عاملا رئيسا في توجهاتها، فتساهم هذه المؤسسات من خلال المقاولية التي تعتبر جوهر وجودها في ترقية وازدهار الاقتصاديات، بالنهوض بالمشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث تعتبر خالقا معتبرا لفرص العمل، ومعو

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات البلدان، من حيث مشاركتها المعتبرة في نسيج المؤسسات، ومساهمتها في الكثير من جوانب التنمية الاقتصادية؛ لذلك فقد اهتمت السياسات الحكومية للدول بدعمها وتنميتها. لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات على مواجهة هذه القضايا، أو المساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها. هذا بالإضافة إلى أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية (محدودية رأس مال) يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. تتم مساهمة المؤسسات في هذه المجالات من خلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذلك فإن هذا البحث يلقي الضوء على توجهات هذه المؤسسات في إطار مقاولية مستدامة، هذا الموضوع الذي يبدو مطروقا بشكل قليل في الأدبيات البحثية.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

Abstract

There is no doubt that small and medium-sized enterprises are the pillar of the economies of the countries, in terms of their participation in the fabric of all businesses, and their contribution to the many fields of economic development; therefore governmental policies have supported and developed them. Today, SMEs find themselves facing new

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات البيئية والاجتماعية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لإلقاء الضوء على جوانب متعلقة بمتغيري البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة المستدامة"؛ وكذلك تبين توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الحاصلة بالتوجه نحو متغيرات حديثة مثل: أخلاقيات الأعمال؛ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ التنمية المستدامة؛ بنجاح المقاولة وإدماجها لهذه العناصر بمواجهة مسيرة البحث عن الربح ومحدودية الموارد الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية بحثنا من ناحية أولى: من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها باعتبارها محلا للمقاولة، وبمساهمتها الكبيرة في نسيج المؤسسات والتنمية الاقتصادية من حيث خلق فرص العمل والتصدير، ومن ناحية أخرى: من خلال أهمية التحديات الاجتماعية والبيئية التي تدعو لإنشاء واعتماد مقاولة مستدامة.

منهج البحث:

نعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أننا سنقوم بفحص وتحليل الأدبيات النظرية المتوفرة في مجال البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة المستدامة"، من ثم تبويبها حسب الوارد في هذا البحث.

هيكلية البحث:

يتم تناول الإشكالية من خلال العناصر التالية:

1. الجانب المفاهيمي للمقاولة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولة المستدامة؛

للتنمية وعنصرا هاما في عملية التصدير لبعض البلدان. وفي ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والبيئي، يتم إعادة النظر في إمكانية مساهمة رجال الأعمال والمقاولين لمواجهة ظاهرة التدهور البيئي والاجتماعي من خلال ما يسمى بالمقاولة المستدامة، حيث لا تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الظاهرة باعتبارها تنشط في نفس المحيط وتتعرض لنفس الضغوطات.

• إشكالية البحث:

تتعرض المؤسسات اليوم لتغيرات حول الأداءات التي يجب أن تهتم بها، وذلك تبعا للمفاهيم الجديدة (المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال، التنمية المستدامة، حوكمة المؤسسات...) التي ظهرت على الساحة الاقتصادية والسياسية والتسييرية والأكاديمية، وذلك بفعل الأزمات التي تعرضت لها اقتصاديات الدول، والملاحظات الخطيرة على تغير المناخ والتدهور البيئي والاجتماعي من حيث الاختلاف في معيشة الفرد في الكثير من دول العالم، خاصة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية مقارنة بدول الشمال. وعليه لا تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم من هذه التغيرات التي تعتبر تحديات أمامها، أين يطرح تساؤل جوهري حول إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمقاولة مستدامة من خلال النهوض بتطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فيها، وفي ظل إشكالية ضعفها على المستوى الاقتصادي (محدودية رأس المال) تتأتى إشكالية هذا البحث في الإجابة عن التساؤل التالي:

أي توجهات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولة المستدامة؟

ومنه للإلمام بإشكالية البحث يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم المقاولة؟
- ما مفهوم المقاولة المستدامة؟

(1755) كمن يتعهد بعمل ما؛ في حين يعود قاموس اللغة الفرنسية "Émile Littré" (1889) في تعريف الما قول للفعل "Entreprendre" بذكره: "الما قول هو كل من يباشر شيئاً ما"، ويضيف "Le petit Robert" اليوم تعريفين آخرين للما قول هما⁴:

- الما قول هو شخص يتكلف بتنفيذ عمل ما؛
 - الما قول -من منظور أكثر اقتصادي- هو شخص يدير مؤسسة لحسابه الخاص، وينفذ عدداً من عوامل الإنتاج، لبيع منتجات وخدمات.
- وقد نشر القاموس العالمي للتجارة (باريس 1723) التعريف التالي لكلمتي «Entrepreneur» و «Entreprendre»⁵:

- «Entreprendre»: النهوض بنجاح مشروع ما، تجارة، صناعة، بناء، وما إلى ذلك؛
 - «Entrepreneur»: وهو من يتعهد بعمل ما.
- في تحديد خصائص المؤسسة الما قولية، طرح Miller (1983) سؤالاً حول: "ما يميز مؤسسة ماقولية؟ ووجد أن أول عنصر كإجابة: "أنها تلك التي تنطلق في مسيرة إبداع منتج/سوق، بإدخال نشاطات محفوفة بالمخاطر وهي السباق التي تقترح إبداعات فعالة وتكون في صدارة المنافسة"⁶، وحسب Stevenson & Jarillo (1990) "الما قولية هي إجراءات يتبع من خلالها الفرد - لصالحه الخاص أو لصالح المؤسسة - فرصاً بصرف النظر عن الموارد التي يتحكم بها"، ويتميز التوجه الما قولياتي في المؤسسة بخصائص محددة: الإبداع، المخاطرة، الاستباق؛ والمكملة ب: درجة الاستقلالية والعدوانية تجاه المنافسة؛ وقد بين هنا

3. توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الما قولية المستدامة

1. الجانب المفاهيمي للما قولية وللمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة:

1.1. مفهوم الما قولية والما قول

الما قولية (Entreprenariat)، ريادة الأعمال (Entreprenariaship)، كلمات وإن اختلفت تسميتها، فإنها تثل على نفس المعنى، فيستخدم في الفرنسية كلمة الـ Entrepreneurat وفي الانجليزية الـ Entrepreneurship. حيث تم اشتقاق كلمة Entrepreneurship عن الكلمة الفرنسية "Entrepreneur" (ما قول)¹.

يعود تأسيس حقل الما قولية لـ Richard Catillon (وهو مصرفي في القرن الثامن عشر) و-Jean Baptiste Say (وهو اقتصادي في القرن التاسع عشر)². وقد كانت تعني كلمة "ما قول" في العصور الوسطى الفرنسية شخصاً يقوم بمهمة ما، وقد اعتبر الما قول في القرنين السادس عشر والسابع عشر فرداً يشارك في أنشطة المضاربة، وعلى وجه التحديد، يعتبر الما قول شخصاً يحافظ على علاقته التعاقدية مع الحكومة للحصول على خدمة أو توريد سلعة³؛ ويعرف الما قول في موسوعة "Diderot & Alembert"

¹ الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. 2014، "مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، ص 43.

² Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007, P 5

³ Sagodira, Gilles. « La formation continue à l'entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial », Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011, p 48.

⁴ Sagodira, Gilles. Op. cit, p 48

⁵ Ibid.

⁶ Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ? », Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed, p. 127.

أخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة آنذاك يظهر ويبرز ابتداء من خمسينيات القرن الماضي، باهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين خصوصا بمشاكل التنمية والنمو، وكذا المساهمين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أم في البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال، وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية³. ورغم أن بريطانيا كانت مهد الصناعة العالمية - وخصوصا ما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة - فإن الاهتمام الرسمي بها لم يظهر بصورة جلية إلا مع بداية السبعينات، وبالضبط سنة 1971⁴، وهو تاريخ نشر تقرير BOLTON، حيث عينت السلطات البريطانية أمام انخفاض شعبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجانة برئاسة Bolton، لتحليل إشكالياتها، وقد وردت نتائج هذا التحليل تحت تقرير مسمى باسمه، الذي جاء متضمنا لتعريف المؤسسات الصغيرة⁵، الذي يركز على ثلاثة معايير⁶: أن تكون المؤسسة مسيرة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛ أن تمتلك جزءا من السوق يكون محدودا نسبيا؛ تحقيق استقلالية المؤسسة.

1.2.2. نبذة عن تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجه بعض البلدان بعدم التفريق بين التعريف القانوني والتعريف الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغالبا ما يركز التعريف الإحصائي على عدد العمال أو

Messeghem (2001) من خلال دراسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال الصناعة الفلاحية وجود توجه مقاولاتي قوي لها رغم وجود هيكله بيروقراطية عالية¹.

وعليه، يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن المقاولاتية هي عملية اقتناص فرصة في السوق، تعتمد على المقاول الذي يتصف بالإبداع والمخاطرة والعمل على تصدر مؤسسته المنافسة.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نواصل هنا البحث في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محلا للمقاولاتية. من خلال التطرق لنشأتها وتعريفها كالاتي:

1.2.1. نظرة حول نشأة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت المؤسسة الصغيرة تمثل الوحدات الأساسية بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، وفي كافة الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر. فلم يعرف العالم المؤسسات الكبيرة التي تنتشر الآن إلا بعد قيام الثورة الصناعية التي سمحت بإقامة مصانع يحتاج واحد منها إلى عشرات ومئات العمال ومنها تشكلت المؤسسات الكبيرة، وقد انصب اهتمام علماء الإدارة الأوائل على تطوير الأنظمة التي تحتاج إليها هذه المؤسسات الجديدة، فكانت هذه الأخيرة تدفع لعلماء الإدارة أجورا عالية للاستعانة بهم كمدرء واستشاريين لإيجاد حلول للمشكلات التي تجابهها، وفي المقابل تم تجاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع أن تقدم ما تقدمه المؤسسات الكبيرة².

³ يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف خبير العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006، ص 46.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 47.

⁵ Wtterwulghé, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998, p 16.

⁶ Ibid.

¹ Grandclaude, Didier. et al. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier, 2014, p 136.

² برونوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 44 - 51.

باستبعاد الانشغالات الأخلاقية من نشاطات المؤسسات في الاقتصاد الحديث بداية من تبني بعض أفكار ادم سميث Smith A. مروراً بالمدرسة الكلاسيكية والعلاقات الإنسانية. يؤكد Amartya Sen (1993) على أن الاقتصاد الحديث ظهر من محتوياته الإشارة إلى الأخلاقيات، لأنه قد تم نقل أداء هذا الخير لرعاية قوى غير مرئية في السوق، هذا المفهوم الخاص للاقتصاد الذي أزال أي إشارة ممكنة للحجج الغائية التي تشكل أساس أخلاقيات الاقتصاد³.

لاحقاً نما في الخمسينيات مفهوم جديد مهتم بالانشغالات الاجتماعية الذي عرف في ما بعد باسم "المسؤولية الاجتماعية" بعد أن مر بعدة تحولات، الذي تولد عن التصور الأمريكي لدور المؤسسة في المجتمع، حيث تعزى الأبوية إلى Howard Bowen عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال علوم التسيير، حيث لعب كتابه Social Responsibilities of the Businessman « (عام 1953) دوراً جوهرياً، بتشكيل فضاء جديد أكاديمي للأعمال والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، ويعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات موروثاً عن الأبوية للقرن التاسع عشر، حيث يتم نقل الأخلاقيات الشخصية للمسيرين للمؤسسة، بدعوى أن على المؤسسة واجباً أخلاقياً للمشاركة في المصلحة العامة، وفي الواقع تستجيب المسؤولية

مرفقاً برقم الأعمال، ويبقى دائماً معيار عدد العمال المقياس الأكثر انتشاراً¹، إذ تشير العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى شيوع استخدام معيار عدد العمال في مختلف دول العالم لتصنيف المؤسسات. حيث تختلف التعاريف من بلد إلى آخر كما يختلف عبر الهيئات والمنظمات التي تتناولها بالتعريف.

تمثل المؤسسات الصغيرة جداً (الأقل من خمسة عاملين) نسبة 70 % من المؤسسات² في أغلب الاقتصاديات. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد في العديد من الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 - 99 % من العدد الإجمالي للمؤسسات، وفي الكثير من البلدان، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركاً هاماً لنمو مناصب العمل، وخاصة التصدير (حيث تعتبر عاملاً مهماً في اقتصاد ألمانيا في هذا الجانب)، مما يفسر كونها عنصراً أساسياً في الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بالمحافظة عليها وتحفيز نموها.

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولة

المستدامة:

2.1. تطور الاهتمام بالتحديات البيئية والاجتماعية:

2.1.1. من الأخلاقيات إلى المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات:

³ Keramidas, Olivier. et al. 2010, "Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai, p 3.

⁴ Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953) », XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, p 3.

¹ Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, p 3, 4.

² Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009, p 2

للحصول على أرباح باحترام قواعد لعبة المنافسة الحرة والمفتوحة، حيث السوق هي الحكم الأفضل على الأداء³. وبهذا عرفت بداية سنوات السبعينيات رفضا لمسؤولية المؤسسة تجاه أي طرف سوى المساهمين الذين هم ملاك المؤسسة.

وصولا إلى منتصف سنوات الثمانينيات، دخل مفهوم تسيير المسؤولية الاجتماعية في مجموعة مناقشات متكررة ومستمرة حول مكانة المؤسسة في المجتمع، وبدأت المؤسسة تستعيد "جاذبيتها" بمشاركتها في امتصاص البطالة لإثبات مواظمتها التي منها تعززت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة⁴. وقد قام في ما بعد E. Freeman (1984) بتناول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال التطرق لمفهوم "الأطراف أصحاب المصلحة" في نظريته⁵. ومنه عرف مفهوم أداء المؤسسة تجديدا في التعريف⁶، فقد كشف تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن المفهوم الجديد وهو: الأداء الاجتماعي

الاجتماعية للمؤسسات لخصائص مجتمعية، ثقافية ومؤسسية للمجتمع الشمال أمريكي، التي بنت الرؤية حول الدور الاجتماعي للمؤسسات الكبيرة: "المؤسسة تزدهر لأنها تحافظ على خدمات حاجيات المجتمع"، وقد كانت مستوحاة بقوة من الأخلاقيات البروتستانتية، حيث تركز على مبادئ "الإنجيل" stewardship principle (تسيير مسؤول للملكية دون الإضرار بحقوق الآخرين) ومبادئ الإحسان "charity principle" (تعهد من الأشخاص الأثرياء لمساعدة الأكثر عوزا)، وتستجيب هذه المقاربة لتحليل M. Weber حول أصول الرأسمالية باعتبار أن: "الديناميكية المقاولنية ليست فقط اقتصادية ولكن تركز على قواعد أخلاقية"، هذا البعد الثقافي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية الذي توسع في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين، مع ظهور المؤسسات الكبيرة جدا، حيث تؤكد هذه الرؤية على الإحسان باسم "مبادئ الإحسان"، ومسؤولية المسيرين في المجتمع¹؛

ظل النموذج التقليدي في الإدارة الأمريكية للعامل المحبط مستمرا²، من خلال مواصلة العمل داخل النموذج الاقتصادي المهنم بالأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة. خاصة بعد دخول الرأسمالية في سلسلة من الأزمات المالية والنقدية سنوات الـ 70، حيث صرح Milton Friedman (1970) بأن الدور الحصري للمؤسسة كعامل اقتصادي، هو ما يجعل مسؤوليتها الاجتماعية متمحورة حول قدرتها على تعبئة الموارد

³ Asquin, Alain. et Marion, Stéphane. « La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale », Actes du colloque AIREPME - Atelier Artisanat, Agadir, 19 mai, p 4.

⁴ Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004, p 11.

⁵ Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006, p 160.

⁶ Benbayer, elhabib. Et benkamla, Ahmed. « L'activité économique de l'entreprise et l'environnement: une interaction continue ou un paradoxe durable ? Cas de l'opérateur Djazzy et la certification environnementale ISO14001 », Communication au Colloque international « Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale », Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Kasdi Merbah Ouargla, 20 et 21 Novembre, 2012, p 48.

¹ Quairrel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 18-21.

² علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القاهرة، 2011، ص 11.

(La performance sociale)¹.

2.1.2. نحو التنمية المستدامة والانفتاح على المسائل

البيئية

عبورا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المحيط نحو أوربا، تم تناول هذا المفهوم - ذي الجذور الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية - بطريقة أكثر سياسية في أوربا، حيث دخل في المساهمة في التنمية المستدامة². هذا المفهوم الأخير الذي ظهر نتيجة عنصرين: 1. التباين الحاصل بين دول الشمال والجنوب، وذلك بتحديد مستوى الدخل كعامل محدد للخط الفاصل بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة، وهو الأمر الذي تبعه البحث في الانحراف بين الدول من حيث الناتج الداخلي الخام، التعليم، مستوى المعيشة... إلخ؛ 2. والأزمة البيئية: وهو ما خلفته عمليات التصنيع التي تقوم بها الدول الصناعية، على رأسها ثقب الأوزون ونتائجه على المستقبل والاحتباس الحراري.

لقد تم إهمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى سنوات الـ 90، حيث مثل هذا المفهوم موضوع شغل متزايد في ما بعد، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في إطار تقرير G. H. Brundtland (1987) ومؤتمر قمة الأرض في Rio (1992)، وسيلة

نشر داعمة لمسألة التنمية المستدامة داخل المؤسسات³. وفي مارس 2000، تم عقد القمة الأوروبية بلشبونة بهدف استراتيجي بدعم "تمو اقتصادي مستدام، مترافق مع تحسين كمي وكيفي للعمل، وبتلاحم اجتماعي أكبر"، وفي هذا الإطار، أطلق المجلس الأوروبي مهمة تعزيز تنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات⁴.

واكتسح بذلك اليوم تيار التنمية المستدامة العالم. فقد شهدت السنوات الأخيرة منشورات كثيرة مكرسة للتقارير البيئية والتنمية المستدامة⁵، وهذا ما يجعل المؤسسة اليوم اليوم تنظر في أدائها على مستوى استراتيجي، حيث ينصب اهتمامها على مجتمعها في الإطار الضيق وعلى بيئتها في الإطار الواسع.

2.2. مفهوم المقاتلية المستدامة:

2.2.1. تعريف المقاتلية المستدامة:

يرتبط مفهوم المقاتلية في مجال التحديات البيئية والاجتماعية الحديثة بمفهوم التنمية المستدامة، فبسبب التغيرات -المذكورة أعلاه في محيط المؤسسات التي ولدت متطلبات جديدة للأسواق تأثرا بالضغوطات الاجتماعية والبيئية- تطلب الأمر اليوم إعادة تعريف المقاتل والمقاتلية في سياق جديد. وعليه، تقدم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمساهمة المؤسسات في التنمية المستدامة، وهو ما يمثل التكامل المتناغم في استراتيجية المؤسسة المكون من الركائز الثلاثة الآتية:

³ Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprises, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avec le concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008, p 2.

⁴ Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manager opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDS-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004, p 11.

⁵ Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. Op. cit, p 9.

¹ El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des sciences économiques et de gestion, université de la méditerranée Aix-Marseille II, Marseille, 2010, p 232.

² Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009, p 29.

مؤسسة في هذا القطاع بتصميمات وإجراءات خضراء، وبالتزام مطول بالاستدامة في كل ما يقال ويفعل؛

- Pastakia (1998): الأشخاص أو المؤسسات الذين يحاولون نشر الأفكار والإبداعات الإيكولوجية سواء بالسوق أم خارج السوق، ويمكن أن يطلق عليهم تسمية Ecopreneurs؛
- Katsikis & Kyrgidou (2007): المقاولنية المستدامة هي الإجراءات التكنولوجية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص وخلق القيمة التي تولد الازدهار الاقتصادي، التناسق الاجتماعي وحماية البيئة؛

تكشف هذه التعاريف عن تعدد مفاهيم المقاولنية المستدامة، التي تعتبر عموماً مقاولنية تنشأ بهدف النهوض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة. إذ يمكن اعتبارها "عملية إنشاء وقيادة مؤسسات تسعى لخلق القيمة من خلال الاهتمام بتحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة: اقتصادية، اجتماعية وبيئية".

2.2.2. مقاربات خاصة بالمقاولنية المستدامة:

بالنظر إلى المقاولنية المستدامة بأنها تركز على الحفاظ على الطبيعة، على دعم الحياة والمجتمعات المحلية في السعي وراء الفرص التي تسمح بتطوير منتجات، وإجراءات وخدمات لتحقيق أرباح، بإدماج هذه الأخيرة للمكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمجتمع، فهي "عملية إنشاء مؤسسات تقوم بربط أنشطة المقاولين بتحقيق الأهداف الخالقة للقيمة والمرتبطة بالتنمية المستدامة"، وعليه، يمكن إدراك المقاولنية المستدامة من خلال مقاربتين: من خلال الغايات أو أيضاً من خلال القيم، يتم شرحها في ما يلي⁵:

➤ التصنيف على أساس الغايات:

يصف B. Cohen وآخرون (2008) غايات وأهداف متعددة مثمّة من قبل رجال الأعمال والمقاولين،

المردودية الاقتصادية؛ حماية البيئة؛ والعدالة الاجتماعية (أخلاقيات المهنة الاجتماعية تجاه عاملها) والمجتمعية (سلوك المؤسسة المواطنة بمواجهة أصحاب المصلحة)¹. حيث يستند مفهوم التنمية المستدامة عادة على ثلاث ركائز: اقتصادية، اجتماعية وبيئية². وتعتبر - في المناقشات الأكاديمية - المقاولنية البيئية، المقاولنية الخضراء، المقاولنية الإيكولوجية، المقاولون الإيكولوجيون (écopreneur) ومقاولو التنمية المستدامة مفاهيم متقاربة، فالحدود الفاصلة بينها بسيطة وشبه معدومة، ويعود المؤلفون للتعبير عنها إلى نفس التطبيقات، ولكن يقدمونها من زوايا مختلفة، حيث ظهر هذا الميدان الجديد تدريجياً سنوات الـ 90، فتعتبر المقاولنية المستدامة مفهوماً حديثاً، ويحدث ذلك عند تقاطع حقلين حديثين نسبياً: التنمية المستدامة والمقاولنية، إذ يتعلق الأمر بظهور فئة جديدة من المقاولين مشابهة جداً لبعض أشكال المقاولنية التعاونية، الخيرية والاجتماعية³. وعليه، نقدم هنا بعض تعريفات الباحثين حولها وحول المقاول المستدام أو المسؤول كما يلي⁴:

- Dixon & Clifford (2007): تعني كلمة Ecopreneur

القيادة الثلاثية للأفراد: البيئية، الاجتماعية والاقتصادية؛

- Choi & Gray (2008): هو الشخص الذي يخلق ويشيد

مؤسسات مريحة الذي يتبع أيضاً الأسباب البيئية والاجتماعية؛

- Isaak (2002): الشخص الذي يبحث في

تحويل قطاع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة، بإنشاء

¹ Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. cit, p. 1

² De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management », revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005, p 4.

³ Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Fillion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011, P 1

⁴ Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Fillion, Louis Jacques. Op. cit, P 2, 3.

⁵ Labelle, François et al., « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256), p. 24 - 26

المهام الاجتماعية والبيئية، وهو ما يمثل الاختلاف بين المقاولين المستدامين الأكثر "أنانية" أي الاهتمام بالربح الخاص؛ و"الغيريين" أو "المؤثرين" وهو ما يعني الاهتمام بمصالح الآخرين الذي يصاحبه رغبة في تحقيق مكاسب مالية أو الرغبة بتغيير العالم، مع عدم استبعاد احتمالية وجود مقاول له عدة قيم.

وعليه فإن هذين التصنيفين يميزان بين نوعين أساسيين من المقاولين المستدامين، يتراوحان بين المقاول المستدام الأكثر أنانية والغيري، حيث يندرج تحت هذا الأخير أنواع المقاولين المستدامين الذين يعبرون عن المقاولية المستدامة بشكل أكثر صحة وهو المقاول الاجتماعي الإيكو مقاول والإنساني، ولعل التصنيف الثاني هو التصنيف الأصح من وجهة نظرنا، إذ لا ترتبط التنمية المستدامة للمؤسسة بالاهتمام بالربح الخاص ولكن أيضا بتقاسم المصلحة مع الآخرين المؤثرين والمتأثرين بنشاطات المؤسسة.

3. توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل

المقاولية المستدامة:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات في مواجهة هذه القضايا، والمساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها، غير أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية، وهو ما يتعلق بمحدودية رأس المال يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي إشكالية نسلط الضوء عليها من خلال العناصر التالية:

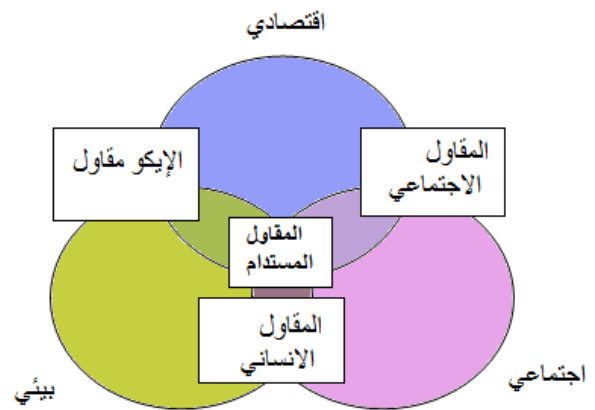
3.1 المقاولية المستدامة كتحد أمام المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

نقوم هنا بمناقشة أهم العناصر التي تدخل في تنفيذ مسيرة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

ويستخدم L.E. Schlange (2009) و S. Schaltegger و M. Wagner (2010) تصنيفية للمقاول المستدام، باستهداف مجالات النشاط الثلاثة للتنمية المستدامة المتداخلة في ما بينها: الاقتصاد، البيئة والمجتمع: ففي هذا التقاطع للمجالات الثلاثة من النشاطات نجد مختلف أنواع المقاولين، يتبعون في أقل شيء هدفين مكونين من خلال آفاق مختلفة (مثلا اقتصادي اجتماعي، أو اقتصادي بيئي) وأحيانا مكملة لبعضها (الشكل رقم 1)، حيث يمكن أن يعتبر الأنواع الأربعة للمقاولين (المستدامين، الاجتماعيين، الإيكو مقاولين، الإنسانيين) ضمن الفئة العامة للمقاول المستدام، أين تكون بعضها مجموعات فرعية من الأخرى، وفي الواقع فإن الأعمال حول المقاولية الاجتماعية والبيئية في تزايد منذ سنوات الـ 90 وبداية سنوات 2000، إذ أصبحت تشغل الأعمال حول المقاولية المستدامة مساحة مهمة منذ 2005.

الشكل رقم (1): مجالات المقاولية المستدامة حسب B. Cohen وآخرون (2008)



المصدر: Ibid

➤ التصنيف على أساس القيم:

يسمح هذا التصنيف بتمييز على الأقل نوعين من المقاولين المستدامين على أساس القيم، وذلك بتمييز المقاولين المستدامين الموجهين نحو الأرباح أو نحو

3.1.1. خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتحدي المساهمة في مقاولية مستدامة

تستند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من محدودية رأس المال المطلوب لإقامتها¹، وتعتمد هذه المؤسسات على مدخرات الأفراد من صغار المدخرين²، وذلك من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي³. في المقابل، يفترض الالتزام في منطق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات استثمارات ملموسة وغير ملموسة، وأحيانا تكاليف إضافية، الوقت، وتغييرات تنظيمية، حيث يدعم النموذج الاقتصادي السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - في معظم الأحيان - النهوض بالأداء الاقتصادي الذي يمثل الصعوبة الأساسية أمام التزام هذه المؤسسات⁴.

وهنا، تقدم مصادر كثيرة سواء أوروبية أم أمريكية (الشمالية) - في وصف لاندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية - حججا متكررة حول ضيق الوقت والمال أمام قادة هذه المؤسسات للمشاركة في هذه المسيرة، إذ ينهمك القادة عادة في القيام بالعمليات اليومية غير مهتمين بالتساؤل

¹ برنوطي نائف، سعاد. مرجع سابق، ص 79.

² عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 53.

³ بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003، ص 4.

⁴ Courrent, Jean-Marie et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 45.

أو القلق حول التوقعات الاجتماعية، حيث يفتقدون لنشاطات اليقظة البيئية والاجتماعية، كما أن هامش العمليات المالية لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف لاستيعاب تكاليف كبيرة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (إعداد التقارير والشهادات)، كل هذا يجعل هذه المؤسسات أقل وعيا بالفرص والموارد التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، وعليه، تفتقد نماذج تسيير هذه المؤسسات للاندماج تحت هذا الإطار وخصوصيته، ما يسمح باستنكار ظاهرة "مسخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التي تكلم عنها Torres، وهو الأمر الذي يبرر إجماع عدد من قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية، خصوصا، أنه يصعب في بعض الأحيان التوفيق بين متطلبات هذه الممارسات الحديثة، بذلك، تبقى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزاما معقدا وأحيانا صعبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁵. وعليه، يبدو من الأفضل اعتماد مقارنة نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعني الاهتمام بفهم خصوصيات تسييرها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة⁶.

3.1.2. دور المقاول في تنفيذ مسيرة مقاولية مستدامة

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تسييرها بقادتها، وهو ما يجعلها تتميز بعدم التناسق، وذلك لاختلاف تكوينهم (التقني، العلمي، التجاري، التسييري... إلخ) ومسيرتهم المهنية وأصولهم الاجتماعية، فيطرح بذلك عدم التناسق هذا تنوعا في أهداف المؤسسة وخيارات التسيير ودورها، ويبين Messegheh & Marchesnay (2011) أنه من

⁵ Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire - collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005, p 18-19.

⁶ Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. Cit, p 42.

بارتباط المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاندماج الشخصي للمديرين والقادة في مقولتيه مستدامة، ففي الواقع يمكننا تمييز سلوكات معينة لهؤلاء القادة في هذا المجال كالآتي²:

• **سلوكات رفض واضحة:** ويلاحظ هذا من خلال عدم إفصاح قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العادة عن التزام تجاه التنمية المستدامة، واعتباره أمراً غير معنيين به، إذ يرون أن المؤسسات الكبيرة التي تمتلك خصائص أقوى من هذه المؤسسات تجد صعوبة في تطبيق هذه المسيرة والالتزام تجاهها، وذلك من حيث المسألة في التقارير الإدارية للسياسات الاجتماعية والبيئية لها، ما يعبر عن وجود مبرر قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الأقل حجماً في تجاهل هذه المسيرة وقيمها، بذلك ينظر لها كعملية مقتصرة على المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى أن استمرارية المؤسسة تعتبر ضمن أولى أولوياتها، وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة أمام محدودية الموارد والعوامل الخارجية، فإن هذا يؤدي إلى استبعاد شرط الالتزام البيئي والاجتماعي الذي يتطلب منها تغيير ممارساتها المعتادة المكلفة؛

• **سلوكات تجنبية:** تهدف إلى البقاء في الانتظار والحفاظ على مظهر من مظاهر الالتزام بالقيم، ولكن دون اندماج فعلي في هذه السلوكات؛ حيث تتمثل الاستراتيجيات التجنبية في "عدم الامتثال لهذه القيم وراء صورة الامتثال"، فهي تهدف لجعل سلوك المؤسسة مقبولا بتغيير بعض الممارسات فقط، حيث لا يتم إدماج مثل هذه السلوكات إلا تحت ضغط قوي على المؤسسة: ضغوطات توقعات الأطراف أصحاب المصلحة، والزيائن الكبار ومعطي الأمر، إذ تقوم المؤسسات الكبيرة من

الممكن تمييز منطقتين أساسيين لعمل المؤسسة: المنطق المقاولي المرتكز على الأولوية لتطوير النشاطات؛ والمنطق الإرثي المرتكز على البناء، الحفاظ وتطوير مجموع الصالح الخاص والعائلي؛ هذين المنطقتين يفسران الإيحاءات الأساسية للقادة، فيكون إدماج القادة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأشكال ودرجات مختلفة، من خلال أنه قد يهتم بعضهم بالأداء الاقتصادي، في حين نجد آخرين حساسين للأبعاد البيئية ونشاطاتها، كما يهتم آخرون أيضا للجوانب الاجتماعية والمجتمعية، وقد ينظر البعض من وجهة نظر متوازنة للأداء الشامل، وذلك بالسعي للتوفيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ حيث لا يمكن أن يرتكز منطق الأهداف على النتائج الاقتصادية فقط، فبالرجوع إلى منطق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكن إدماج المسؤولية الاجتماعية في المنطق المقاولي من خلال مثلاً: تطوير منتجات جديدة إيكولوجية، كما يمكن أن تدخل في منطق إرثي، بتجاوز المجال الشخصي والعائلي وبتصور للإرث المنفتح على البيئة الطبيعية والمجتمعية والرأس المال الاجتماعي للمؤسسة، بذلك يمكن للمقاول أن يوفق بين مناهجه، ويستلهم أن يكون مسؤولاً اجتماعياً؛ وعليه، يصبح من المهم للتحليل الاستراتيجي تحديد ضمن أولى أولوياته شخصية القادة لفهم أي التوجهات والفعل "المستدام" الذي سيعززونه ويقبلونه¹.

3.1.3. واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالمقاولية المستدامة:

¹ Courrent, Jean-Marie. et Quairrel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 4. Intégrer la RSE dans la démarche stratégique de la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 65.

² Courrent, Jean-Marie. et Quairrel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », op.cit, p 47, 48.

والمتوسطة ليست لها نفس خصوصيات المؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصوصية متميزة حين تناول دراسة مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات¹.

وبداية، يسمح التسيير المسؤول بخدمة المبادرات الأكثر مقاولتية، الذي سيسمح بضمان استمرارية المؤسسة من خلال تسيير مسؤول للموارد البشرية والطبيعية، حيث يعتبر التسيير المسؤول والمقاولتية المستدامة مصدري تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا يمكن الرجوع إلى التقسيم الخصائصي للمقاولتية لـ Verstraete & Fayolle (2005) لشرح ذلك، المتمثل في دراسة العناصر التالية: اغتنام الفرص، خلق القيمة، الإبداع، وباستبعاد عنصر خلق المنظمة لأن المؤسسة موجودة²، لتبيان بعض مزايا تنفيذ مقاولتية مستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالآتي:

• **اغتنام الفرص:** يخلق الاستماع للمحيط الخارجي والانتباه للأطراف أصحاب المصلحة أسواقا جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن الممكن أن تكتشف المؤسسات فرصا حين الاستجابة للمجتمع، التي يجب أن تستغل بمجرد اكتشافها، حيث يكون القادة وحدهم القادرين على إدراكها باستيعاب الضغوطات الخارجية وتحويلها لفرص، ما يسمح بإدماج مكثف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسساتهم، والواقع أن اغتنام الفرص المستدامة له مقاربة رايح - رايح، وهنا يكون على المقال خلق القيمة الاقتصادية لمؤسسته ومثلها

خلال تسيير مسؤول لعلاقة زبون - مورد، بطلب من مورديها أو متعاقديها التحتيين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالالتزام بمدونات قواعد السلوك مجال القضايا الاجتماعية والبيئية، ما ينتج عنه إبداء رمزيا بالتمائل مع قيم التنمية المستدامة لهذه المؤسسات؛

• **سلوكات متوافقة مع قيم التنمية المستدامة:** ويكون ذلك باندماج متدرج بالتقدم نحو الأهداف الثلاثة للأداء الشامل لسياسات المؤسسات، إلى حين تثبيت استراتيجية ملتزمة فعالة، حيث يتم إدماج مختلف الأهداف البيئية والاجتماعية والمجتمعية، التي تدمج بدرجات مختلفة، فيمكن أن تتعلق ب: المنتجات، عمليات إنتاج المنتجات... إلخ، فتكون مدمجة في النشاط، وأن تتراوح من سياسات تخلص من النفايات أو الفعالية الإيكولوجية (اقتصاد الطاقة، المواد الأولية، الماء... إلخ)، أو تغيير نموذج الأعمال، وهو ما يتعلق بإحداث تغييرات مهمة.

3.2. مبررات إدماج مقاولتية مستدامة في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وأفاقه والنهوض به:

في دعوة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاهتمام بإدماج مقاولتية مستدامة من خلال الالتزام المسؤول، يتم هنا إدراج بعض المبررات لعمل ذلك، من خلال ما يلي:

3.2.1. مزايا اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مقاولتية مستدامة:

اعتبرت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمفهوم خاص بالمؤسسات الكبيرة والمجموعات متعددة الجنسيات، تاركين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن ذلك، غير أن هذا التفكير غير صحيح، فرغم أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو انخراطها في مقاولتية مستدامة قد عرفت تأخرا كبيرا نظريا وعمليا، إلا أن الباحثين قد عملوا على استدراكه في السنوات الأخيرة، حيث تحفز خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الخصائص وترتكز حول فكرة أن المؤسسات الصغيرة

¹ El Bousserghini, Jalila. Al. « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines », Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016, p 70.

² Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un débat théorique et méthodologique à propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016, p 5.

التسيير المسؤول أكثر من غيرها؛ كما بينت دراسة أيضا لـ Mendibil وآخرون (2007) حول المؤسسات المبدعة في إسبانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة أن هناك تقاربا بين الإبداع والتنمية المستدامة، حتى وإن كانت السببية بينهما صعبة التقدير، فيبدو مع ذلك، أن التزاما بمواجهة العاملين والأطراف أصحاب المصلحة الخارجيين هو ضمان للقدرة التنافسية؛ كما بينت دراسة سبع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أنها قادرة على إدخال إبداعات جذرية مستوحاة من اندماجها في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من غير إضفاء طابع رسمي لهذه المسيرة فيها، ولكن على أساس تضمين قيم القادة في استراتيجية مؤسساتهم³.

بذلك يبدو أن مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات له مستقبل واعد ما إن أحسن استخدامه، وهو ما يدعو للنظر في آفاقه.

3.2.2. الأفاق المستقبلية لاعتماد مقاولية مستدامة

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بافتراض تجاوز الدوافع الشخصية للقادة، سيكون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستدارة نحو المسؤولية الاجتماعية أي المقاولية المستدامة بسبب الضغوطات والمخاطر الاقتصادية. فمبدئيا، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام المتطلبات المتزايدة المهمة للمؤسسات الكبيرة بالامتثال لاحترام قواعد السلوك والشهادات التي تدمج فيها جميع شركائها التجاريين والموردين والموزعين، للاتفاق بنفسها على موثاق المسؤولية الاجتماعية، فتتفقد آليات مراقبة خارجية ومستقلة من قبل المؤسسات الكبيرة يرافقه على نحو متزايد عمليات التقييم والكشف العلني عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، هذا بالإضافة إلى

أيضا للمجتمع، وفي الواقع، تبدو أن العديد من الأسواق تتجه نحو التشبع تدريجيا، لذلك فإن اغتنام فرص مستدامة يمكن أن يكون وسيلة لتطوير ميزة تنافسية¹.

• **خلق القيمة:** يجعل إدماج نشاطات المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديناميكية، وهو ما يخدم مصلحتها الخاصة، وبالتالي خلق القيمة لنفسها، ولكن أيضا للمجتمع، وهنا يعدد Frederick (1992) ثلاث مجموعات للقيم وهي: قيم بيئية، قيم اقتصادية وقيم توسيع السلطة، وتعتبر هذه القيم غير متوافقة، وعلى المؤسسة التي تريد الاستفادة من الفرص التي تتيحها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تقوم بالتوفيق بينها، في إطار الاستجابة بطريقة رابح - رابح، ما يسمح لها بخدمة صالحها وصالح المجتمع، وبتقليل الخسارة المحتملة لخلق القيمة، حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كداعم لخلق القيمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصبح ضرورية لاستمراريتها وتطويرها نحو فرص جديدة خالقة للقيمة ذات الميزة التنافسية².

• **الإبداع:** تميل الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإبداع، ويرتكز هذا الأخير على المبادرات والنوايا الخاصة بالمقاولين، وهو ما يساعد هذه المؤسسات على اغتنام الفرص من حيث التنمية المستدامة، غير أن العلاقة بين الإبداع والتنمية المستدامة هي علاقات مطروقة بشكل قليل من قبل الباحثين في مجال علوم التسيير؛ ورغم ذلك، بين Porter (1991) بأن المسؤولية الاجتماعية يمكن لها أن تعزز الإبداع، فالأخذ بالوعي بالمسائل البيئية يعتبر إمكانية مسببة للإبداع الخالق للقيمة، وهو ما تؤكدته دراسة Poussing & Le Bas (2010) بأن المؤسسات التكنولوجية المبدعة هي مؤسسات تنتهج

³ Berger-Douce, Sandrine. « Chapitre 3. Les enjeux stratégiques de la RSE pour la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 55.

¹ Plegat, Emilie. Op, cit, p 8.

² Plegat, Emilie. Op. cit, p 5.

الوضعية قد تتغير بسرعة الآن بالاهتمام المتزايد للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت حكومات وجمعيات أعمال وأيضاً مؤسسات كبيرة شريكة بإنشاء خدمة الاستشارة والمراقبة خاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية ليس مسألة أدوات، فلا يكفي أن تصبح الوسائل متوفرة حتى يستمع إليها قادة هذه المؤسسات، ويبين هنا تقرير المرصد الأوروبي (l'Observatoire européen) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يزال هناك العديد من المناطق الغامضة حول التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية، خاصة في ما يتعلق بالقيم الشخصية للمالكين - قادة، والمؤثرة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيها، لذا يدعو التقرير إلى جهود عاجلة للبحث عن خصوصيات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

3.2.3. بعض الاقتراحات للنهوض باندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المقاتونية المستدامة:

وفي إطار جذب ودفع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في مقاتونية مستدامة، يتم هنا بالرجوع إلى عدد من الأدبيات بعرض بعض التوصيات، كالآتي:

✓ من جانب السلطات العمومية:

❖ بشكل عام: تحسين السلطات العمومية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، البنى التحتية للمعلومات وخلق إطار تشريعي وقانوني ومالي ملائم للمقاتونية الخاصة بهذه المؤسسات، بالأخذ بالاعتبار العوامل الجهوية والمحلية التي تؤثر على المقاتونية، وترتكز على خصوصياتها لتشجيع المقاتونية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الانشغالات المتزايدة للمستثمرين والوسطاء الماليين الذين هم أيضاً حساسون للأداء الشامل، سواء لأسباب أخلاقية أم لأسباب متعلقة بمخاطر السمعة، ف 13 % من الأموال المتداولة في الأسواق المالية الأمريكية هي بالفعل تحترم المعايير المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، ورغم أن حصة سوق الاستثمار المسؤول اجتماعياً هي ضعيفة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الاتجاه أخذ في الارتفاع في جميع دول الـ OCDE، وعليه فإن الوصول إلى الأسواق المالية يمثل مصدر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى متطلباته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تواجه هذه المؤسسات دائماً في إطار ضغط السوق، إحام بعض المستهلكين عن شراء منتجات مصنوعة في ظروف غير مسؤولة اجتماعياً، إذ يذكر نحو 25 % من الأوروبيين أن الصورة المسؤولة اجتماعياً للمؤسسة هي عامل مهم لقرار الشراء بالنسبة إليهم؛ و 17 % من المستهلكين البريطانيين يؤكدون مقاطعتهم منتجات مؤسسات لأسباب أخلاقية، بذلك فإن الشبكة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضيق تدريجياً، من: شركاء الأعمال، المقترضين، المستثمرين وأخيراً المستهلكين القلقين أكثر فأكثر بخصوص مسؤولية المؤسسات¹.

وتبين للأسف المسوح الميدانية الأخيرة مثل Canadian Business for Social Responsibility أن: "المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة بعملياتها التقليدية التي تدمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في وقت لاحق قد تلقت دعماً قليلاً جداً (أخلاقي، مالي، تجاري وتقني)، كما تركز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شركاء الأعمال، والشبكات غير الرسمية والبحث الداخلي لتعلمها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، غير أن هذه

² Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. cit, p 21.

¹ Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. Cit, p 19-21.

- تقديم الجرد، والتشخيص حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (تحديد أصحاب المصلحة، الآثار البيئية، والآثار الاجتماعية، وما إلى ذلك)؛
 - تحديد وتنفيذ خطة عمل إشراك أصحاب المصلحة في هذه المسيرة؛
 - إدماج العاملين للتعامل مع المسؤولية الاجتماعية برفع الوعي وإشراك الموظفين في هذه العملية؛
 - البحث وراء تعزيز نية العمل على تنفيذ مسيرة مقاولتية مستدامة وإدماجها في مؤسساتهم.
- خاتمة:**

في ظل محيط يدعو إلى الالتزام بالنهوض بالقضايا الاجتماعية والبيئية ما يعني مقاولتية مستدامة، يبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يميزها عاجزة أمام تكاليف إدماج انشغالات هذه القضايا في نشاطاتها. غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه المسيرة، حيث تفرض المؤسسات الكبيرة على هذه المؤسسات كمورد لها الالتزام بقواعد أخلاقيات السلوك المعززة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية فيها. وفي ظل هذه الضغوط يقع على عاتق الحكومات الجزء الأهم في دعم هذه المؤسسات من الجانب التمويلي وتسهيل نشاطاتها التي هي متأثرة بالإقليم الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى ذلك يأتي قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر أساسي في هذه الإشكالية من حيث إدماجهم بدرجات مختلفة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تتراوح سلوكياتهم بين الرفض، الاندماج المبطن ومشاركة فعالة متدرجة، غير أن اغتنام الفرصة بعد تشبع الأسواق بالفرص التقليدية يجعلها أمام تحدي اقتناص الفرص المتعلقة بالمجتمع والبيئة بتنفيذ عملية رابح - رابح. ولكن يبقى اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة قوية وفعالة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتنفيذ مقاولتية مستدامة، تحديا كبيرا لا يقل عن تحد المؤسسات الكبيرة نفسها فيه.

❖ **بشكل خاص:** يمكن عرض عدد من النقاط كالاتي:

- إعداد نظام معلومات متعلق بقياس وإشراك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يجب على الجهات المؤسسية الحياة على أداة إحصائية ملائمة:
- بإنشاء خرائط لمبادرات عمومية - خاصة باستغلال البيانات الموجودة؛
- نشر دراسات معاهد الإحصاء والبحوث حول القدرة التنافسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ودعمها في الأخبار.

- تأكيد فعالية التوجهات التشريعية الموجودة:
- دعم السياسات التشريعية لخلق مصنفات بيئية واجتماعية والحصول على شهادة بيئية؛
- التأكيد على متابعة المؤسسات الأمرة للتقرير المالي الخارجي للتعريف بالمبادئ التي تتبعها للحفاظ على علاقات ذات جودة مع الموردين؛
- التعريف بضرورة إبراز المؤسسات الأمرة المسيرات القوية في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

- ضمان اتساق السياسات العمومية (الوطنية والمحلية): السهر على التعبير السليم لسياسات الفاعلين العموميين في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
- تشجيع وتعزيز والتواصل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه أصحاب المصلحة؛
- تعريف المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✓ **من جانب قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- الانفتاح على المسائل الاجتماعية والبيئية ومحاولة الاندماج فيها بالحد الأدنى الممكن على نية الاندماج بشكل أكثر في المستقبل؛

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. برنوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
2. بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003.
3. الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. "مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، 2014.
4. عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
5. علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القاهرة، 2011.
6. يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إشراف مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social

14. Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007.
15. Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009.
16. Keramidas, Olivier. et Bageac, Daniel. et Scotti, Nelly. 2010, " Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai.
17. Labelle, François et St-Jean, Etienne. et Dutot, Vincent. « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256).
18. Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire – collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005.
19. Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006.
20. Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manager opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDS-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004.
7. De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management », revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005.
8. Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004.
9. Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009.
10. El Bousserghini, Jalila. Et Berger-Douce, Sandrine . et Jamal, Youssef., « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines », Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016.
11. El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université de la mediterrannée Aix-Marseille II, Marseille, 2010.
12. Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006.
13. Grandclaude, Didier. et Nobre, Thierry. et Zawadzki, Cindy. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier, 2014.

21. Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un débat théorique et méthodologique à propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016.

22. Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

23. Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ? », Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed.

24. Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Fillion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011.

25. Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avec le concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008.

26. Sagodira, Gilles. « La formation continue à l'entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial », Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011.

27. Wtterwulghé, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998.